بناء الدولة العراقية
(رؤية حيادية)

ا.م.د محمد محيي الهيمص
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية

المقدمة:

الدولة ظاهرة سياسية مهمة في المكان ، تتناولها علوم مختلفة ، بتحليل ظواهرها ومواكبة تطورها منها الجغرافية السياسية التي لها نصيب وافراً فيها ، بل هي ميدان دراستها ومحور تحليلها ، وما يطرأ عليها من تغير سياسي وعسكري يؤثر على عواملها الجغرافية ضمن مفاهيم واسس الجغرافية السياسية وطرق البحث فيها ، مثل منهاج النظام الذي يفي باغراض هذه الدراسة التي اخذت تسميتها من واقع العراق في بناء الدولة .

ودراسة هذا الموضوع كما يبدو بالغ التعقيد لتشابك السياسات والمصالح والاهداف في بناء الدول ، لكن الضرورة العلمية سمه اساسية لا غنى عنها للكشف عن حقائق الامور وهي هدف هذه الدراسة .

عاش سكان العراق بصورة عامة معاناة صعبة ولا سيما اثناء ما وقع من حروب عام 1980 وما بعدها انزلت بهم وببلادهم دماراً له اثره لعقود قادمة ، ومن ثم حرب عام 2003 مع قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والتي اختلفت الاراء بشانها ومشروعيتها وهدفها ، لكن واقع الامر يتلخص باحتلال العراق القائم على القوة العسكرية والذي جرى تنظيره بالتفصيل في مراحل سابقة وما يتصل بها من معايير التفوق العسكري الامريكي الذي خلق حالة عدم استقرار واضحة كما عرف وعاشها الناس ، ويمكن القول دون الدخول في التفاصيل ، انه البلد المدمر بمعنى الكلمة ودلالتها ، شاملاً قواه البشرية والمادية وكل تنظيماته الحكومية والذي ادى الى تفكيك الدولة العراقية بالكامل ليعاد بناؤها وفق ظواهر خاصة لا تفرضها حقائق الامور ، وهذه مشكلة البلد التي يجب الاشارة اليها .

وقد تعددت النماذج في اعادة بناء الدول عن طريق التدخل الخارجي وخاصة من قبل الولايات المتحدة التي فشلت في اعادة البناء للعديد من هذه الحالات مثل كمبوديا : 1970- 1973 ، وافغانستان : 2001 وحتى الان ، والعراق 2003 وحتى الان ، رغم ما سمي بنقل السيادة في 28/ 6 / 2004 وانتخابات 2005 و2006 ، والاتفاقيات الثنائية بين العراق والولايات المتحدة لكن هذه المرحلة ولحد الان في

اعادة بناء الدولة تضمنت ظواهر سياسية واجتماعية واقتصادية وجغرافية وغيرها يتناقل الناس اخبارها وتعكس الواقع السلبي في عملية اعادة البناء مثل الفيدرالية وتوزيع الثروات وإثارت ابناء القوميات والاديان والمذاهب وغيرها مما يؤثر سلبا على استقرار البلد . وفاعليته الدولية

ومن هنا ننطلق من فكر علمي منهجي غير منحاز يفصح عن مؤشرات واضحة وايجابية **(فرضية البحث) في اعادة بناء الدولة العراقية برؤية عراقية تعتز ببلدها وتفتخر به ولا تعرج على غنيمة وتكشف عن حقائق مهمة في بنائها وهي الكثرة وان اختلفت مصادرها ، تساعد على اتخاذ قرار سليم في عملية اعادة البناء .**

وتتطلب مثل هذا التتبع العلمي ودلالته تسلسل مفردات البحث على النحو الاتي :

اولا : الدولة والعراق
ثانيا : المتغير السياسي في الدولة العراقية
ثالثا : انهيار الدولة العراقية
رابعا : اعادة بناء الدولة العراقية

وخاتمة تلخص صحة ما ورد في البحث وذكر امنية خلاف ما تفرضه حقائق الامور .

اولا : الدولة والعراق

1- الدولة :

اخذ تعريف الدولة ودلالتها على انفراد صفة اختصاص الباحث ، بل انه في الاختصاص معنى ودلالات عديدة ، ويدعم هذا الكلام ، ان احد الباحثين في العلم السياسي يزعم انه جمع مئة وخمس واربعين تعريفاً لهذا المفهوم [1].

لذا يصعب علينا وضع تعريفاً دقيقاً جامعاً للعديد من المعايير من وجهة النظر الجغرافية ، وانما الاحاطة بها كما ياتي :

من وجهة النظرالجغرافية يقول الديب ((نظرا لصعوبة وضع تعريف للدولة فمن الافضل استعراض خصائصها الجغرافية ، فالدولة هي قطعة ارض وجماعة من الناس تعيش فوقها . وبها سلطة تنظم العلاقة بين الارض والناس وتتمتع بالسيادة والولاء المطلق لكل مواطن فيها ، مع اعتراف دول العالم بها لتمتعها بمكسبات السيادة على نطاقها الاقليمي .....))[2] ويضيف ((تتعرض سيادة الدولة للخرق اما من قبل غزو خارجي لاراضيها او من قبل حركة تمرد وعصيان داخلي ، واذا لم

(1) ملحم قربان ، المنهجية والسياسة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1986 ،ص40.

(2) محمد محمود ابراهيم الديب ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،2005،ص170.

تنجح الدولة في صد الغزو الخارجي والقضاء على التمرد الداخلي . فان هذا معناه عدم قدرتها على فرض سيادتها على كل نطاقها الاقليمي وبالتالي قد تزول))[1] .

وهذا يبرز اهمية السيادة الفعلية (هناك جدل في مفهوم السيادة) التي ترتكز على قدرة الدولة الفعلية على بسط نفوذها واحكام سيطرتها على كل مساحتها الجغرافية فالدولة اما لديها سيادة تامة وغير منقوصة بنسبة 100% رغم الاشكال التنظيمية للحكم او لا تكون ، فلا يوجد تدرج في السلطة او اتفاقيات او تقاسم الثروات او ترتيبات عسكرية ، فهذه تحمل في طياتها قدراً من التحديات بمقتضى السياسة ومصالحها .

وعليه أي خلل يصيب هذه السيادة فان اموراً كثيرة تختل وظهور فاعلين جدد يستولون اكثر واكثر على وظائف الدولة وزيادة مشاكلها مثل الحروب العرقية والدينية الاهلية التي تؤدي الى تدهور الدولة وبالتالي ظهور الدول المنهارة او الفاشلة مثل (الصومال ، افغانستان) .

واذا تعرضنا الى علاقات الدولة المتبادلة . وهي علاقات تعبر عن نفسها بطرق شتى ، فعلى العموم يجب ان تكون علاقات متوازنة مع الدول الاخرى في النظام العالمي الذي يقوم على (الامن الجماعي) و تفسيره ، أن أي اعتداء يقع على أي دولة مهما تكن صغيرة يعد اعتداء على الجماعة الدولية ككل وبالتالي فأن مسؤلية رد هذا العدوان او ردعه لا تقع على الدولة المعتدى عليها وحدها وانما هي مسؤلية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها وانطلاقاً من هذه الرؤية ، وتأسيساً عليها ، قرر المجتمع الدولي لأول مرة في تاريخ البشرية إنشاء هيئة دولية تقيم نظاماً للأمن الجماعي يتضمن : مبادئ وقواعد متفقاُ عليها وواجبة الاحترام من جانب كافة الدول كبيرها وصغيرها ، واليات ووسائل لمعاونة هذه الدول على حل المنازعات بينها بالطرق السلمية واجهزة مسؤولة ومزودة بكل ما يمكنها من ردع العدوان او الرد الجماعي عليه وقمعه حال وقوعه ، وسميت هذه الهيئة ((عصبة الامم))

غير ان اندلاع حرب عالمية ثانية بعد اقل من عشرين عاما على قيام الاولى لم يكن له سوى معنى واحد هو ان عصبة الامم فشلت في تحقيق الهدف الاساس الذي قامت من اجله وبالتالي كان من الطبيعي ان تنهار مع اول طلقة في هذه الحرب التي بلغ فيها حجم الدمار والخسائر البشرية والمادية اضعاف تلك التي نجمت عن الحرب العالمية الاولى .

ولحسن الحظ فان اندلاع حرب عالمية جديدة لم يفقد قادة ومفكري العالم ثقتهم في اهمية وضرورة التنظيم الدولي او يضعف ايمانهم بجدوى نظرية الامن الجماعي ولذلك خرج هؤلاء القادة والمفكرون من الحرب العالمية الثانية اكثر تصميما على اقامة هيئة دولية جديدة تتلافى عيوب عصبة الامم ، وتكون اكثر تأهيلاً لتأسيس نظام للأمن الجماعي اكثر قدرة وكفاءة وفي هذا السياق ، تم تاسيس ((هيئة الامم المتحدة))

واذا كانت هذه الهيئة لا تزال قائمة حتى الان وبعد مضي اكثر من 60 عاما على انشائها ، فان الفضل في ذلك لا يعود الى كفاءتها وفاعلية نظام الأمن الجماعي

(1) المصدر نفسه ،ص173.

الذي اسسته بقدر ما يعود الى موازين الرعب النووي التي حالت دون اندلاع حرب عالمية ثالثة .

كما ان سلوك الولايات المتحدة المشروع وغير المشروع حول الامم المتحدة الى مجرد محلل لها يريده الطاغية الامريكي ليتوافق مع سياسته ومصالحه العالمية ، فالولايات المتحدة ، تريدها منظمة على الطريقة الامريكية ، فهي اصبحت القطب الاوحد تنشر قواعدها في ارجاء العالم كيفما يتفق مع استراتيجية الهيمنة العالمية الجديدة . فضلاً عن اختراق حدود الدول وخصوصيتها باعذار عديدة عندها ، وتدمير الدولة العراقية خير مثال على ذلك .

لذلك تبرز اهمية الاشارة الى معلومات مختصرة عن العراق وفقاً لضرورات البحث وكما ياتي:

2- العراق

تضمنت كتب تاريخ وجغرافية العراق وغيرها وبالتحليل العلمي تفاصيل متغيرات سكانية ومكانية وفق اهمية زمانية عكست تاريخه العريق واصالة حضارتة العربية ، اذ يقول الدكتور المرحوم احمد سوسة (ان حضارة وادي الرافدين سامية عربية منبعها البشري جزيرة للعرب)[1].

ويذهب المرحوم طه باقر الى (ان اقدم اشكال للحكم في العراق في مطلع الالف الثالث ق.م)[2].

اما اهل العراق فيقول عنهم ياقوت الحموي (هم اهل العقول الصحيحة والأراء الراجحة والشهوات المحمودة والشمايل الظريفة والبراعة في كل صناعة مع اعتدال الاعضاء واستواء الاخلاط وسمرة الالوان)[3] .

وهكذا اصبح للعراق حظ كبير في تضاعيف هذه الكتب وغيرها ، جامعة الكثير من اخباره فالعراق كما يصفه ابن حوقل (اعظم الاقاليم منزله وأجلها صفة واغزرها جباية واكثرها دخلاً)[4].

ولن نتناول خصائص بيئتة الجغرافية بالتفصيل ، وهو ما يمكن الرجوع اليه في الكتب الجغرافية المتيسره ، وانما نشير الى بعض منها وكما ياتي :

- في نهاية العصر (الميوسين) ظهرت ارض العراق كلها تقريباً وفي عصر البليوسين اخر عصور الزمن الثالث ، كانت الحركات الالتوائية على اشدها . واخذت جبال زاكروس (جبال كردستان – وضمنها جبال العراق) شكلها الحالي

---

(1) أحمد سوسة ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، بغداد ،دار الرشيد للنشر ، 1980،ص177.

(2) طه باقر ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الاول ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، 1986،ص10.

(3) الشيخ الامام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي ت 626هـ ، معجم البلدان ، المجلد الثالث، س- ف ج6، بيروت، داراحياء التراث العربي ، 1996،ص306.

(4) أبي القاسم بن حوقل النصيبي ، صورة الارض ، بيروت ، مكتبة الحياة ، سنة ـــ ، 210.

ونشأت فيها مجموعة من الالتواءات البسيطة والمعقده ذات اتجاه شمالي غربي وجنوبي شرقي .

وفي أوائل الزمن الرابع (البليوستوسين) استمرت الحركات الالتوائية التي اكملت تكوين جبال العراق .

ونتيجة لهذه الحركات الارضية التي كونت جبال العراق هبطت الاقسام الجنوبية من العراق وهي منطقة السهل الرسوبي الحالي فغمرها البحر وتكونت فيها ترسبات البحتياري ، ثم ازداد الجرف الى هذه المنطقة الهابطة فتجمعت ترسبات الانهار والسيول فيها مكونة سهل العراق الكبير (السهل الرسوبي) الذي يعود الى احدث العصور الجيولوجية ، وهو لا يزال في دور التكوين[1] .

- اما عن الاسم ((عراق)) فقد ذكر المرحوم طه باقر اختلاف اراء الباحثين فيه ، ونشير الى الرأي الاول (ان الاسم عراق عربي الاصل ..... وسمي عراقا لانه ((الشاطئ)) أي شاطئ البحر او سيف البحر او مطلق الشاطئ)[2] .

- ابرز ظاهرة في تاريخ وادي الرافدين استمرار الهجرات البشرية اليه في مختلف عصور التاريخ القديم والحديث من منطقتين فقيرتين نسبياً الأولى تحده من الغرب والجنوبي الغربي مناطق صحراوية ، نزحت منها الى ما بين النهرين وفي مختلف عصور التاريخ الاقوام السامية المختلفة ومنها القبائل العربية التي يرجع الى اصولها القسم الاعظم من سكان العراق الان . والثانية جبلية تحده من اطرافه الشمالية والشمالية الشرقية ، وكانت من اقوام عديدة من بينها جماعات من اصول الاقوام الهندية – الاوربية لتحدث عملية الانصهار الحضاري التي ميزت تاريخ هذا البلد في صهر الاقوام المختلفة في بودقة حضارة وادي الرافدين وجعلت له كيانا تاريخياً وحضارياً متميزاً منذ اقدم العهود[3] .

- ويمكن ان نتبين معرفة علمية اوردتها الاحصاءات السكانية في العراق ومنها احصاء عام 1977 جدول وشكل (1) و (2) والتي تكون وحدة نسيجه وحيويه فيه ، وبعد سقوط الدولة العراقية يوم 9-4-2003 دخل هذا التركيب ضمن التقسيم المدبر للعراق . والذي نتناوله في متابعة الموضوع .

- رغم الحقائق الجغرافية الخاصة بانهار العراق ، كون مصادر مياهها تقع خارج العراق باستثناء نهر العظيم فان ازدهار العراق يرتبط بوجود الرافدين العظيمين وروافدها .

- من الامور البارزة التي تسترعي نظر الباحث الجغرافي عن العراق اشتهاره بثرواته المعدنية جدول (3)

ويذهب بعض الباحثين المعاصرين الى ان الاحتياطي المؤكد من النفط يصل الى ما بين 112- 160 مليار برميل وهو بذلك ثاني دول العالم بعد المملكة العربية السعودية في الاحتياطات ، والمتوقع ان يفوق الاحتياطي في العراق نظيره السعودي

(1) جاسم محمد الخلف ، جغرافية العراق ، القاهره ، دار المعرفه 1965 ، ص ص 22-23.
(2) طه باقر ، مصر سابق ، ص9.
(3) المصدر نفسه ، ص ص24-25.

لان العراق ما زال ينتج نفطه من عصرين جيولوجين فقط وهما الثلاثي والطباشيري ، بينما هناك ترسبات

جدول رقم (1)
التركيب القومي لسكان العراق عام 1977

ت	القوميات	العدد	النسبة
1	العربية	9702849	81،8
2	الكردية	1224401	15،9
3	الفيلية	11515	0،1
4	التركمانية	137219	1،15
5	السريانية	62819	0،53
6	الارمينية	13755	0،12
7	اخرى	11692	0،10
8	غير مبين	30884	0،30

المصدر : نتائج التعداد العام لسكان العراق عام 1977

شكل (1) التركيب القومي لسكان العراق عام 1977

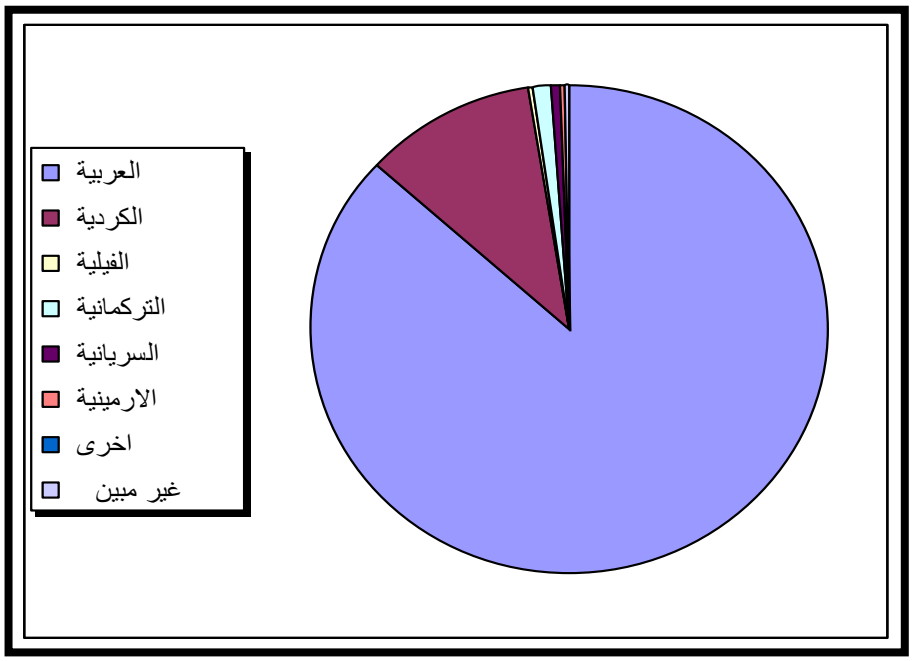

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على جدول (1)

جدول رقم (2)
التركيب الديني لسكان العراق 1977

ت	الديانة	العدد	النسبة
1	المسلمون	11474293	96،7
2	النصارى	253478	2،14
3	اليزيدية	102191	0،86
4	الصائبة	15937	0،13
5	اليهود	381	0،003
6	اخرى	311	0،002

المصدر : نتائج التعداد العام لسكان في العراق عام 1977

شكل (2) التركيب الديني لسكان العراق 1977

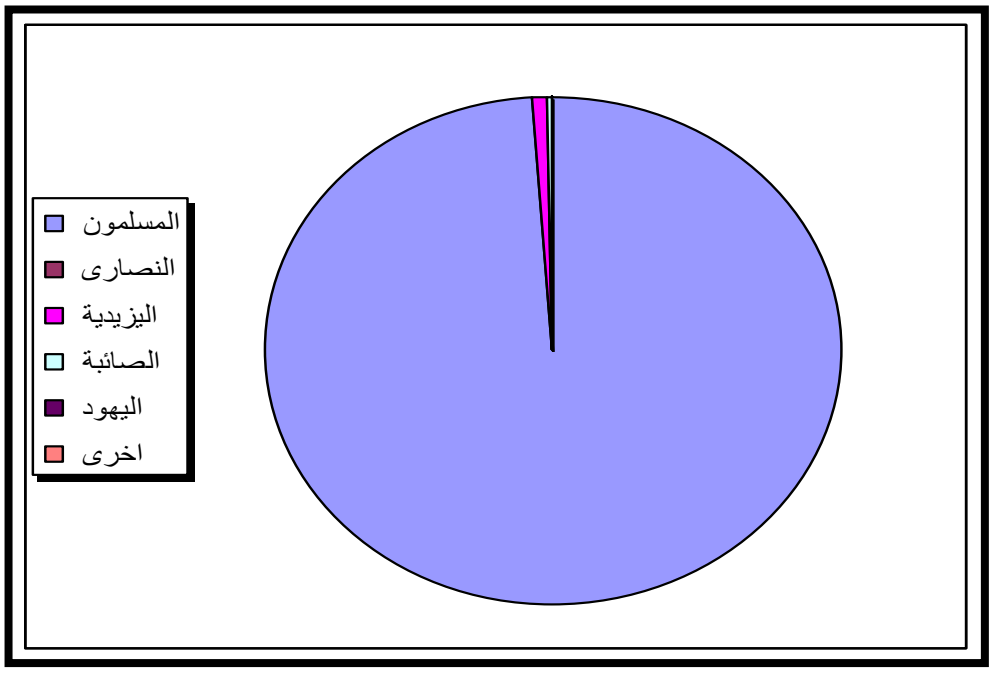

المصدر/ عمل الباحث بالاعتماد على جدول (2)

جدول رقم (3) الثروة المعدنية في العراق

ت	المادة	الاحتياطي
1	النفط	100 مليار برميل
2	الغاز	3100 مليار متر مكعب [1]
3	حجر الكلس	2177 مليون طن
4	الدولومايت	330 مليون طن
5	اطيان السمنت	448مليون طن
6	اطيان الطابوق	286 مليون متر مكعب
7	الجبس	130 مليون طن
8	الحصى والرمل	2196 مليون متر مكعب
9	رمال المرو (الزجاج)	74.6 مليون طن
10	الكاؤولين	56 مليون طن
11	الفوسفات	523 مليون طن
12	الكبريت	113 مليون طن
13	النيتونايت	0.65 مليون طن
14	الملح (عدا مياه البحر)	46 مليون طن
15	خام الحديد	61 مليون طن
16	الخارصين والرصاص (فلزات نقية)	1.2 مليون طن

المصدر : (1) OpEC Annual Statistical Bulletin ,1992 , The secretariat Organiza tion of The petroleum Exporting Gountries, Vienna, 1993, pp. 36-38 .

(2) هشام عبد الجبار وخلدون صبحي البصام، التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية الاقتصادية ، بغداد ، مطبعة المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني، 1985،ص41.

نفطيه هائلة لا يمكن تخيلها تعود الى العصر الجوراسي الذي هو العصر الرئيسي المنتج اليوم في كل من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ، وما زال العراق يظم احتياطياً مضموناً تحت الاعماق ولم ينتج منه اطلاقاً اضافة الى صخور حقبة الحياه القديمة ، وهذه تحتوي على نفوط كل من المملكة العربية السعودية وعمان والتي لم ينتج منها في العراق شيئ [1].

فاصبح العراق رائد في احتياطيات النفط على مستوى العالم ومحور امن امدادات النفط العالمي ، وما يجنيه من صادراتها في التخطيط السليم على مستوى الدولة ان وجد .

(1) سيار الجميل ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميتة الاستراتيجية ، في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006 ، ص ص 28-30

ولن نذهب الى ذكر تفاصيل اخرى من واقع العراق فهي الكثرة تفصح عن غنى عطائه واصالة فكر اهله ، توحي لهم بوطن يجمع بين سرمد الماضي وتطلعات المستقبل ، ولكن ما حدث ويحدث له يقتضي ان نفرد له جانبا من مضامين البحث وكما ياتي :

ثانيا : المتغير السياسي في الدولة العراقية

ان اقدم اشكال للحكم في العراق كان في مطلع الألف الثالث ق.م مثلما ورد انفاً الا ان العراق دولة في المفهوم السياسي الحديث كان في 23/ 8 / 1921 ، ولن ندخل في النشوء التاريخي للدولة والقضايا التي أدت الى رسم حدوده ، فقد كان للمؤرخين نصيب وافر فيها .

وقع على مساحة تصل الى 438317 كم^2 خريطة رقم (1) بعدها الشمالي تمثله تركيا ، والبعد الشرقي تمثله ايران ، والبعد الغربي بلاد الشام ، والبعد الجنوبي تمثله منطقة الخليج العربي والجزيرة العربية ، ولكن الضرورة تقضي الاشارة اليها رقميا وكما ياتي

جدول رقم (4)

حدود العراق مع البلدان المجاورة

ت	الدولة	الطول / كم	النسبة %
1	ايران	1300	37،6
2	السعودية	812	23،5
3	سوريا	600	17،3
4	تركيا	377	10،9
5	الكويت	195	5،6
6	الاردن	178	5،1

المصدر: جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط، الجهاز المركز للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 1994، بغداد ، 1995، ص

خريطة (1) العراق الجغرافية

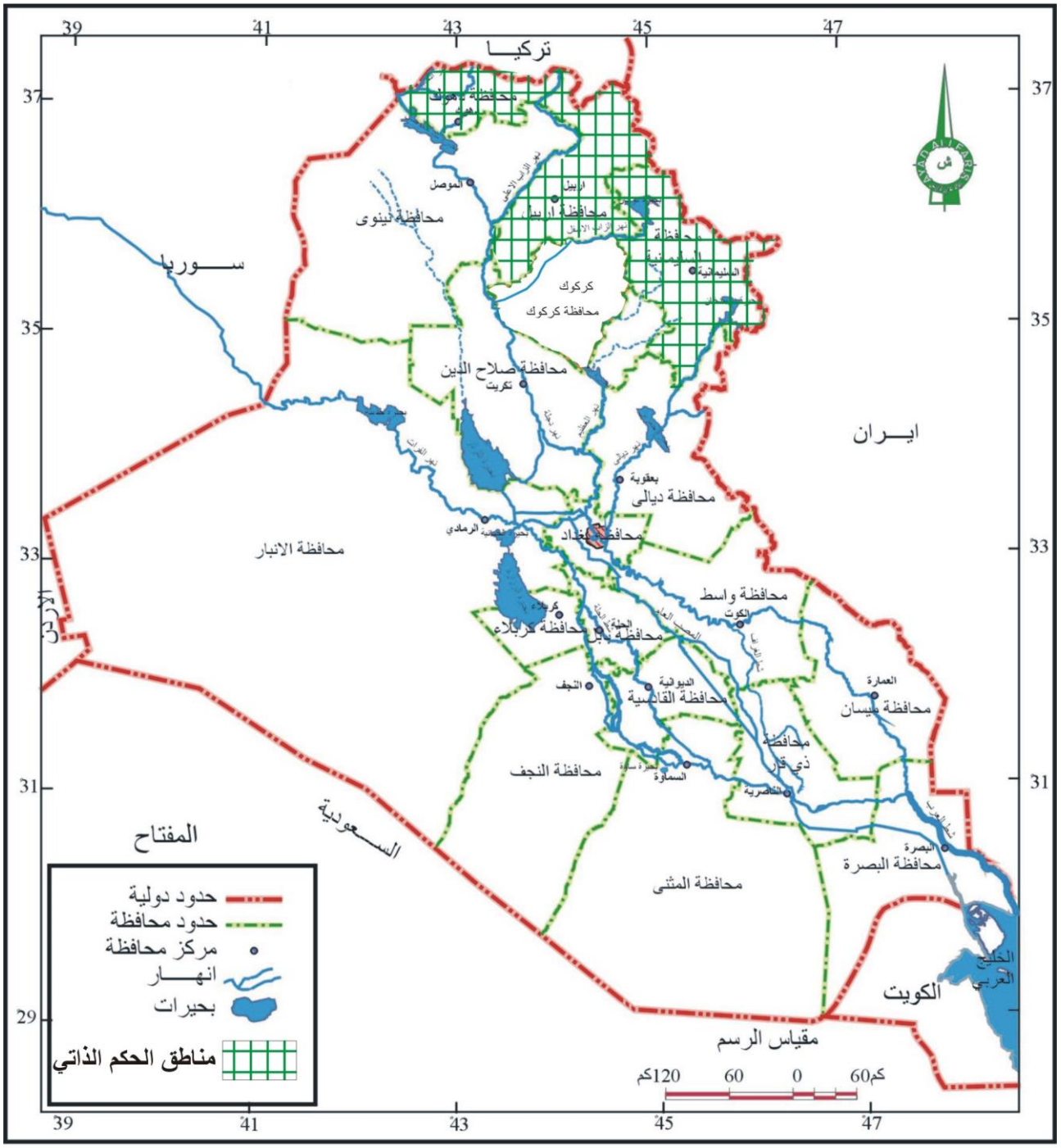

المصدر : الهيأة العامة للمساحة ، خريطة العراق الادارية ، مقياس 1/ 1000000 ، لسنة 1999 .

شهد العراق تحت الحكم الملكي (1921- 1958) الكثير من الأحداث مثل حصوله على استقلاله الرسمي من الحكم البريطاني عام 1932 ، وموت الملك غازي في ظروف مشبوهة عام 1939 وغزوة عسكرية للعراق من قبل الجيش البريطاني في ايار عام 1941 . ومساهمة العراق العسكرية في الحرب العربية الاسرائيلية عام 1948 .

وفي 14/ 7/ 1958 وبانقلاب عسكري ، اعلن عن نهاية النظام الملكي وبداية الجمهورية العراقية ، وقد شهد العراق منذ عام 1958- 1968 سلسلة من الثورات العسكرية كاسلوب للتغير السياسي ، ولكل ثورة حدثاً مفصلياً في تاريخ العراق الحديث ولكثير من التجارب والصراعات في فترة الثورة الزمني .

وقد حدث انقلاب تموز عام 1968 ليستمر نظام الحكم الى 9/ 4/ 2003 وهذا تاريخ انهيار الدولة وتدمير العراق .

وضمن الفترات الماضية هناك الكثير من الاحداث الجغرافية والتاريخية والسياسية ذات تأثير على الدولة العراقية ، نتناول من بينها ما ياتي ولن ندخل في كل تفاصيلها :

- لازمت المشكلة الكردية في شمال العراق الحكومات العراقية المتعددة تشتد حينا وتخف حيناً اخر تبعا لاوضاع الحكومة وظروف العراق والمهتمين بها اقليميا ودوليا ، حيث تسببت بنزاعات سياسية عسكرية بين الحكومات العراقية المركزية وقيادات او احزاب كردية لسعيهم الى مستويات اعلى من الحكم الذاتي . وفي 6/ 3 1975 واثناء مؤتمر منظمة البلدان المصدرة للنفط ، (OPEC) اتفق رئيس النظام العراقي والإيراني على تسوية خلافاتهما القائمة ومنها امن الحدود ، مما ادى الى انهاء الحركة الكردية ولجوء المرحوم الملا مصطفى البرزاني ومن معه الى ايران .

وبعد دخول القوات العراقية الكويت في 1990/8/2 وانطلاق قوات ما يسمى بالتحالف في 1/17/ 1991 وتحت اسم (عملية عاصفة الصحراء) لاخراج القوات العراقي من الكويت ، ومن اليسير معرفة الاحداث بعد ذلك ، واحتلال العراق في 9 / 4 / 2003 والى الان ، حدثت متغيرات كثيرة لأكراد العراق على الخارطة الجغرافية السياسية العراقية ، وكان الامر الراهن الذي دبر من قبل الولايات المتحدة في خصوصية كردستان العراق او بداية التقسيم المدبر للعراق ، فضلا عن انقسام كردستان العراق الى قسمين ، احتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني K DPبمجمل محافظة دهوك مع معظم محافظة اربيل لذلك فان هذا الحزب يشغل القطاع الشمالي الغربي من كردستان العراقية ويقيم حكومته في اربيل ، ويحتفظ حزب الاتحاد الوطني الكردستاني Puk بمجمل محافظة السليمانية مع جزء من محافظة كركوك ، ويبقى الجهاز الحكومي لهذا الحزب في مدينة السليمانية ورغم الاتحاد الموجود ، هناك تنافس بين الحزبين ولنتذكر الحرب بينهما عام 1994 .

- للعراق حدود دولية واضحة باتفاقيات نافذة المفعول وبما فرضه الواقع الدولي ، ولن ندخل في التطور التاريخي والقانوني لها ، وكان المفروض ان لا ينشأ خلاف في شأنها ، الا ان مشاكل كثيرة نجمت عنها وظلت قائمة وخاصة مع ايران التي تمتد حدودها مع العراق حوالي 1300 كيلو متر ، ومن اوائل عهد العراق بالاستقلال ولا

سيما سنة 1932 بل قبلها ومنذ تشكيل الحكومة العراقية عام 1921 قامت بسلسة من اعمال التجاوزات واعلنت عدم التزامها باتفاقيات الحدود بين البلدين وانكرت نفاذ معاهدة ارضروم وبروتوكول سنة 1913 ومحاضر جلسات لجنة (قومسيون) تحديد الحدود التركية الفارسية 1913- 1914[1] .

واصاب العراق ما اصاب من عدوان الفرس وحقدهم ، على سبيل المثال اقليم عربستان الذي يعتبر امتداداً جغرافيا شرقيا لسهل العراق الرسوبي الجنوبي وينحصر بين جبال زاجروس في الشرق وشط العرب وساحل الخليج العربي في الغرب ، اغتصب من العرب بشكل نهائي عام 1925 بعد اعتقال الشيخ خزعل في طهران ، ويعرف الان بمقاطعة (خوستان) ويخضع لسيطرة الدولة الايرانية ، ويعتبر جزء مغتصب من العراق و الوطن العربي[2] .

وهكذا شط العرب ، فمن الناحية الرسمية نجد معاهدة 1937 التي اكدت الالتزام ببروتوكول القسطنطينية ، قد وضعت الحل النهائي للمشكلة في منطقة شط العرب ، حيث جاء فيها ، بان خط الحدود يتبع شط العرب على طول ضفته اليسرى (من جهة ايران) سائرا مع مستوى الماء الواطئ باستثناء تنازل العراق لايران عن منطقة تمتد لمسافة 6 كيلو مترا في شط العرب تقع مقابل عبادان ، للجانب الايراني حيث تتماشى الحدود فيها مع خط التالوك تلبية لرغبة الجانب الايراني ، لكن في الواقع نجد ايران تلجا الى اثارتها من وقت لأخر[3] . مثل اثارتها عند زيارة الملك فيصل الى ايران برغبتها جعل خط الحدود بين البلدين في شط العرب على اساس خط التالوك ، الا انها جوبهت بالرفض من قبل ملك العراق[4] . واعلانها في 19 / 4 / 1969 بنهاية معاهدة الحدود لسنة 1937[5].

ونشير الى اتفاق الجزائر في 6 / 3 / 1975 بين العراق وايران الذي حدد الحدود في شط العرب حسب خط التالوك والغائه من قبل العراق بتاريخ 17 / 9 / 1980 والاعتراف به في 15 / 8 / 1990

وهاتان الدولتان خاضتا حرباً استمرت 8 اعوام من 1980 الى 1988 تاثرت بها الدولتين سكاناً واقتصاداً وستظل تؤدي الى خلق مشاكل بينها .

(1) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، الحدود العراقية الايرانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1980،ص32.

(2) عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبلتيكية ، بغداد، مطبعة اسعد،1976،ص ص212-216.

(3) المصدر نفسه ، ص133.

(4) خالد يحيى العزي ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1980 ،ص43.

(5) الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ، الحدود العراقية الايرانية ، مصدر سابق ، ص134.

اما حدود العراق مع السعودية فقد سويت قضية منطقة الحياد عام 1975 ووقع اتفاقية اخرى عام 1981 ، اضيف لها ملحقان عام 1982 ، ووقع اتفاقية للحدود مع الاردن عام 1981[1] .

ولا بد الان من الافصاح عنها وبيان تفاصيل ما حدد لان الاخبار تنقل وتفسر التعديل على حساب ارض العراق .

وتكشف مناقشة الحدود رغم ايجازها ، ان الكويت التي قيل ان للعراق حق فيها [2]. ودخلتها القوات العراقية في 2 / 8 / 1990 ، وهي اليوم دولة وعضواً في الجامعة العربية والامم المتحدة ، امتدت على حساب ارض ومياه العراق بعمل لجنة ترسيم الحدود التي تشكلت بموجب قرار مجلس الامن رقم 687 الصادر في3 نيسان 1991[3].

واصبح ملزماً على العراق تحريك خط الحدود لمصلحة الكويت مسافة 750 متراً تقريباً شمال صفوان وبامتداد 200 كيلو مترا لتقتطع الكويت جزء كبير من ميناء ام قصر المنفذ البحري الوحيد للعراق وضم ست ابار بترول تابعة لحقل الرميلة العراقي للكويت [4].

وتبقى هذه الحدود سبباً لاثارة المشاكل بين البلدين ومن ثم تؤثر على تطور العلاقة بينهما .

وينقل احد الباحثين ، ان المياه الاقليمية بين كل من العراق والكويت وايران ، لم يتم الانفاق عليها بعد [5]. ولن ندخل في تفاصيلها لكنه امر يتكرر في اثارة مشاكل الحدود العراقية ، وفقا لعلاقات هذه الدول وتباين ارائها في ابعاد المياه الاقليمية ، لعدم وجود اتفاق دولي على وجهة نظر موحدة .

- العراق السياسي تاريخيا هو وادي الرافدين ، مرتبط بوجودهما وروافدهما ، وهما من انهار العالم الطويلة ، شاركت العراق بهما دول اخرى ، فكلا النهرين ينبعان من جبال شرق تركيا ثم يمران جنوبا وشرقا عبر سوريا قبل دخولها العراق ، ولا يلبثا ان يتحدا في نهاية المطاف مكونين شط العرب ، واصبحت مصادر مياه انهار العراق باستثناء نهر العظيم تقع خارج العراق . مرتبطة باحواض الانهار التي تقع في تركيا وسوريا وايران .

وفيما يخص تركيا التي تتحكم في عبور مياه نهري دجلة والفرات الى سوريا والعراق من خلال مشروع الكاب (GAP) ووفق متطلباتها ، وليس وفقا لاحكام

---

(1) كريستين موسى هليز ، العراق : الجناح الشرقي العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984، ص32.

(2)الجمهورية العراقية ، وزارة الخارجية ،حقيقة الكويت ، بغداد ، مطبعة الرابطة ،1961،ص44.

(3) خالد السرحاني ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية العدد 111 كانون الثاني 1993 ، ص231.

(4) منال لطفي ، عامان على اندلاع حرب الخليج ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية العدد 111 كانون الثاني 1993 ، ص107.

(5) جنان جميل سكر ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، جامعة بغداد بغداد ، 1980، ص364.

القانون الدولي المنظمة للمياه الدولية وعلاقات حسن الجوار ، لان تركيا تعتبر النهرين لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي وانهما يشكلان ثروة قومية تخص تركيا وحدها ، لذلك اعلن الرئيس التركي السابق ديميريل انه ((ليس للعراق وسوريا أي حق في المياه التي تنبع من تركيا ، كما اننا ليس لنا الحق في النفط الذي لديهم))[1] .

ان الاجراءات الانفرادية التركية في ضخ المياه كيفما تريد ووقتما تريد وكأنها الوحيدة التي تملك خطط للتنمية المائية والزراعية ، يزيد مشكلات الادارة والتوزيع ويدفع سوريا الى تخفيف الاضرار اللاحقة بها بسبب انخفاض مستوى المياه الى تنفيذ مشاريع على نهر الفرات خاصة لانه يعد المورد الرئيسي للمياه في سوريا ، مثل مشروع سد الفرات وسد البعث .

وهذا لا بد ان يترك اضرارا واضحة على مقدار حصة العراق وعلى مدى السنوات تبعا لموقعه الجغرافي كدولة مصب .

واصبحت ايران فاعل بالمياه العراقية من خلال العديد من الانهر الحدودية مثل نهر الزاب الكبير والصغير ونهر ديالى وهذه تصب في نهر دجلة ، ونهرالطيب ودويريج والسويب(الكرخة) فتصب في هور الحويزة ، والدجيل (الكارون) الذي يصب في شط العرب .

ومنذ عام 1959 وبالاتفاق مع مؤسسة التنمية والموارد الامريكية خطط لاقامة 14 سد ، سبع منها على نهر الدجيل ، وثلاثة على نهر السويب واثنان على نهر دز وواحد على كل من نهر الجراحي وهنديان لتخزين حوالي 35 مليار متر مكعب من المياه سنويا وانتاج حوالي 6،6 مليون كيلو واط من الكهرباء [2].

وهناك غيرها من المشاريع المائية في احواض الانهار وعلى الانهار الحدودية المشتركة مع العراق ، وما تنفرد به ايران دون استشارة العراق ، مما ينعكس سلباً على الموارد المتناقصة لنهري دجلة والفرات وتغذية التوترات الاقليمية بين البلدين

ولن نضع بين يدي القارئ شرحاً وافيا لظواهر دولية واضحة المعالم في احداث تاريخ العراق ولعل التي ذكرت اهمها في ذلك ونذهب الى ما يتصل بالمتغيرات ترتيباً واستكمال شرح جوانبها بما ياتي

ثالثا : انهيار الدولة العراقية

ربما يكون من الصعب الحديث عن انهيار الدولة العراقية من دون الاشارة الى ما جرى في العراق ولا سيما الحرب العراقية الايرانية 1980- 1988 ، وما عرف عن 2 / 8 / 1990 بدخول العراق الى الكويت وما بعدها .

وليس من اليسير معرفة تفاصيل ما حدث على وجه الدقة الا اننا نبدأ القول ، أن الشعبين العراقي والايراني لا رأي لهم ولا مصلحة فيها ، وفيما يخص العراق ، قلبت هذه الحرب المجتمع العراقي رأسا على عقب ، حيث اصبح العراق نتيجة لهذه الحرب دولة مدينة وبمبالغ هائلة من الدولارات وصلت الى 160 مليار دولار

(1) حسن بكر احمد ، العلاقات العربية – التركية بين الحاضر والمستقبل ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ،2000، ص44.

(2) ابراهيم شريف ، الشخصية الجغرافية لايران ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، سنة ـــ ،ص ص 49- 51.

وبعض المصادر ترفعها الى 200 مليار دولار بعد ان كان الاقتصاد العراقي يعيش حالة انتعاش لم يسبق لها مثيل ، وصل فيها الفائض النقدي في الميزانية العراقية الى اكثر من 45 مليار دولار . ومن ناحية اخرى لم تسلم عائلة عراقية من اثارها حيث كانت المحصله النهائية 250 الف شهيد وحوالي 750 الف معوق او جريح ، اما ما خلفته على البنية التحتية للدولة والمجتمع والاقتصاد العراقيين ، فكانت ولا تزال اكبر من ان تحسب او تعاد الى حالتها الطبيعية[1] .

وبالرغم مما لحق بالعراق من اضرار اجتماعية واقتصادية وسياسية وعسكرية اثره السلبي في قوة الدولة العراقية ، عبرت القوات العراقية الحدود العراقية – الكويتية في 2 / 8 / 1990 واحتلتها بالكامل في هذا اليوم وبعد ذلك اعلنت على انها المحافظة التاسعة عشرة من العراق ، وما عرف بعد ذلك يغني عن اطالة وصف ما حدث ، لكن مهما كانت الاسباب المعلنة وغير المعلنة والتخمينات والتحليلات والمقاييس التاريخية وغموض الاحداث ، في دخول العراق الى الكويت واحتلاله ، فهو الذي جلب ما حدث ويحدث من مظالم على اهل العراق وغيرهم اليوم ، وادخل البلد في مخطط لم ينتهي بتحرير الكويت في يوم 28 / 2 / 1991 بعملية سميت عاصفة الصحراء وبقوات سميت قوات التحالف وقيادة امريكية ، حيث كان هناك عقوبات صدرت تحت اسم الامم المتحدة (SCR 661) في اب – 1991 بلغت حد الحضر العام على كل الواردات والصادرات العراقية وسمح باستيراد الغذاء واشياء ذات احتياج مدني جوهري وتحميله جميع الاضرار التي لحقت بالكويت وان يقبل دون شروط تدمير او ازالة او ابطال التأثير المؤذي لكل عناصر برامج أسلحته الكيميائية او البيولوجية تحت اشراف دولي .....الخ .

وينقل لنا الباحثين ، ان العراق لديه برنامج لهذه الاسلحة خلال الفترة 1987-1990 وانتج الأنثراكس وتوكسين البوتالين ، كما انتج ايضا مادة افلاتوكسين ، وتولى تسليح هذه العوامل في العام 1990 ، غير انه لم يستخدمها قتالياً مطلقاً وتم تدميرها بالكامل صيف العام 1991 تدمير احادي الجانب ، ولم يعاود العراق البحث في هذه المواد او تطويرها او انتاجها بعدئذ ابداً كما لم يتوصل المفتشون الى اكتشاف أي خزين من هذه العوامل في العراق لسبب واضح هو عدم وجودها بتاتاً ، ولم يتم العثور على أي برنامج بحثي او انتاجي في العراق لهذه الاسلحة [2].

اما البرنامج النووي العراقي الذي لم يتمكن من انتاج سلاح نووي ، فلم يكتب له الاستمرار بسبب اشتعال حرب عاصفة الصحراء عام 1991 واصابه الدمار اثناء الحرب ، فضلا عن اوامر عراقية في تموز 1991 بتدمير جميع الاسلحة المحضورة ومنظومات انتاجها[3].

---

(1) سعد ناجي جواد ، الوضع العراقي عشية الحرب ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 ، ص ص 214- 215.

(2) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، أ سلحة الدمار الشامل : الاتهامات والحقائق ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً و اقلبمباً و دولياً ، مصدر سابق ، ص16.

(3) المصدر نفسه ، ص ص 178 – 179.

لذلك قال ديفيد كي رئيس فريق المسح الامريكي للبحث عن اسلحة الدمار الشامل العراقية والذي عمل مع فريق من 1400 خبير لفترة تتجاوز ثمانية أشهر منذ احتلال العراق ((ان المعلومات ألاستخبارية الامريكية عن قدرات العراق في هذا المجال كانت جميعها خاطئة))[1] .

ومن المهم جداُ ان نعرف ان سلوك قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا بعد تحرير الكويت في 28 / 2 / 1991 ليس اخراج العراق من الكويت فقط ، فتحرير الكويت هو غرض وليس غاية في حد ذاته ، باتباع الخداع الاستراتيجي بالتركيز على هدف ثانوي واعلانه ، والاندفاع بعد ذلك الى الهدف الحقيقي او الاهداف الحقيقية ، أي تظلل العالم وهي تعد لغزو العراق والسيطرة على موارد الطاقة وغير ذلك من الاهداف مثل نزع الاستقرار من سوريا وتهديد ايران واحتواء الصين [2].

من الصعب تحديد اثار ما وقع على العراق خلال الاعوام الثلاث عشر الماضية 1990 – 2003 ، لما شهده من حرب وحصار ودفع تعويضات . وازالة ما ادعى بأسلحة الدمار الشامل ومناطق حضر الطيران ، وما لحق به من اضرار اخرى ، فلا بد ان تتاثر الدولة به وكانت نتائجها المأساوية باحتلال العراق في 20 / 3 / 2003 ، ونقتصر البحث فيه على ما ياتي :

الاحتلال الامريكي للعراق

يقول باحث ان فكرة الاحتلال الامريكي للعراق تعود الى فترة بعيدة نسبيا أي قبل احتلال العراق للكويت في اب / 1990 وكما ياتي ((موضوع وفكرة احتلال العراق كانا سابقين على موضوع اسلحة الدمار الشامل ، وسابقين على حرب 1991 ، بل سابقين حتى على غزو الكويت في اب / اغسطس 1990))[3] .

أي ان العراق كان مرتكزاً اساسيا في سياستها منذ عقود سابقة ، وكشفت العديد من الدراسات التحليلية عن الاهتمام الامريكي بالعراق يرتبط بالبترول ومنع العراق من أن يتحول الى خطر على حلفائها الاستراتيجيين مثل إسرائيل والسعودية وباقي دول الخليج ، ومهما كانت التخمينات والاسباب التي دفعت امريكا لشن الحرب على العراق ، فقد حدث الاحتلال وهو ما سماه الرئيس الامريكي بوش (تحرير العراقيين) ليظفي عليه طابعا ايجابياً .

لقد دمرت الدولة بالحرب واعمال العنف التي رافقتها وتبعتها بتجاوزات خطيرة على حقوق وممتلكات الشعب العراقي لسوء ادارة الاحتلال التي تميز بها في العراق ، ثم كان اعادة بناء الدولة وفق استراتيجية امريكية مثل : مجلس الحكم وتدوين الدستور ونظام الانتخابات العامة . واختيار وتدريب قوات الأمن العراقية واسلوب الوجود العسكرية الامريكي الثقيل وغيرها .

---

(1) جعفر ضياء جعفر ونعمان سعد الدين ، مصدر سابق ، ص172.

(2) عمرو ثابت ، الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه العراق : الوسائل والاهداف ، في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، مصدر سابق ، 52 – 53.

(3) خير الدين حسيب ، المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق ، في كتاب في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، مصدر سابق ، ص 962.

وكلها ذات اثر سلبي في ادارة البلاد وبناء الدولة ويمكن ان نلتمس ذلك في مضامين ما ياتي :

رابعا : اعادة بناء الدولة العراقية

لقد ازدادت الكتابات المعاصرة عن احداث العراق وبناء الدولة وتباينت تفاصيلها ، وفيها خلط عام يعكس علوما مختلفة ، فكان لزاماً علينا تقصي ظواهر وضعت او ظهرت تسمياتها في بناء الدولة وفق علم الجغرافية السياسية وتكشف متابعة الموضوع عن ذلك وكما ياتي :

- القومية العربية في الدولة العراقية ، هي الاكثرية ونواة الدولة ، فضلا عن اقليات قومية اخرى مثل : القومية : الكردية ، التركمانية ، السريانية ، الارمنية وغيرها تعمقت هذه الاقليات في اعادة بناء الدولة العراقية بالعمل السياسي القائم على الهوية القومية وليس الوطنية ، وتتركز نزاعاتها الان على قضايا مثل : توزيع السلطة وطرق الوصول اليها وتامينها وتوزيع الموارد وتحديد الاراضي الخاصة بها ، وتستخدم شتى الاساليب في التصارع حول ذلك .

ولعل ابرز هذه القوميات : الكردية في الاقليم الكردي المستقل (ارض وشعب ولغة وتاريخ وعلم وقوات عسكرية وعلاقات وتحالفات دولية وإقليمية) كأمر واقع في الارض العراقية ومطالبة القيادات الكردية بمدينة كركوك كجزء من كردستان .

- ما موجود في العراق من اديان ، مثل الدين الاسلامي والنصارى واليزيدية والصابئه واخرى غيرها ، ومذاهب خاصة الاسلامية ، حالة طبيعية في العراق ويمكن ان تأخذ دوراً مشتركاً في بناء الدولة ، لكن المشكلة انها ادخلت في المشروع السياسي للدولة العراقية ، بل في المجتمع العراقي ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في قيادات السلطة ومؤسسات الحكم والاحزاب وحتى في مناهج التربية والتعليم وغيرها لاسباب سياسية والعمل على رسوخها في الدولة والمجتمع العراقي مثيرة للمشاكل وفقا لنموذج معين يتوافق مع المصالح الامريكية في العراق .

- يقول احد الباحثين ، ان الاخذ بالنظام الفدرالي في دولة موحدة تتخبط في منازعات داخلية ، لا يمكن ان يكون الا توطئة للانفصال او تحريضاً عليه ، فهو خطة لتحقيق فرز بشري يسفرعن قيام كيانات طائفية او عرقية منعزلة ومتباعدة [1].

والفدرالية ، روجت لها الولايات المتحدة منذ وقوع الاحتلال على العراق ، وثبتت في نظام الحكم بالعراق على الصعيد التأسيسي وعلى غرار بعض الدول الاتحادية المعروفة رغم احداث العراق والعنف المتصاعد وانقسامه عرقياً ومذهبياً وما يتعارض مع اقامة هذا النموذج ، لذا تصبح الفدرالية في العراق مقدمة لتفتيت العراق ونشر الفوضى فيه او نموذجاً ضعيفاً هشاً لدولة غير قابلة على الاستمرار.

- مثلما هناك مادة في الدستور لتقاسم السلطة في العراق ، هناك مادة لتوزيع الثروات بين الحكومة الاتحادية والاقاليم ، ورغم ان البعض يبرر تقسيم الثروة هذا ، لكنه امر ليس صحيحاً ، فالاقاليم معبرة عن قوى سياسية عرقياً او دينياً او طائفياً ، حيث ستساهم وبالتنازع على الحصص الى مزيد من التفكك ، وهذا ما يؤكده اقليم

(1) عصام سليمان ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1991 ، ص14.

كردستان رغم الحصول على المستحقات من ميزانية الحكومة الاتحادية الا انه يطالب بالزيادة واخذ حق التفاوض والتعاقد على حقول نفطية واقعة في كردستان العراق .

وقد تاتي مطالب اللامركزية في البصرة (اقليم الجنوب) بوضعاُ تساوموياً اخر مع الحكومة الاتحادية بحجة تنمية الاقليم واقليمية النفط وغيره .

- تجربة الانتخابات التي حدثت في العراق اسفرت على بروز كتل قوية واخرى من الافراد والاحزاب الصغيرة ولعل هذه الكتل فيها مجموعات مسلحة ولسنوات قادمة هي التي تغذي الانتخابات ورسم ملامح الدولة ، وتنشيط محركات النزاع بين الناس ، فهي تشكل خطراً امنياً حقيقاً واضعاف الحكومة في بناء الدولة .

- اعتماداً على الحدس المبني على الاحداث ، ان معظم التحليلات العسكرية العراقية عن جيش قوي في بناء الدولة العراقية ، ذا طبيعة نظرية مبنية اساساً على تصورات ومعلومات اولية تبين انها مبالغ فيها في المنظور الاستراتيجي ، حيث ان استراتيجية القوات المسلحة العراقية هي فرق مشاه بقدرات بسيطة ، قابلة للتفكك وغير مستعدة للدفاع عن البلاد ، وخاضعة هيكلياً لقوات الولايات المتحدة وحقيقة عملياتها .

- على الرغم مما يقال عن انسحاب القوات الامريكية من العراق في فترة ما ، وما تؤول اليه الاتفاقية المشتركة ، فان قواعد التحليل المنطقي ، تشير الى ان العراق اصبح مرتكزاً لها ، وايجاد وضع جديد للقوات الامريكية لعقود قادمة ، وهذا ما استدعى رسم استراتيجيات ، منها ، ملاذات امنه وعازلة للقوات الامريكية ، اي اقامة قواعد عسكرية دائمة في العراق مثل قاعدة الطليل الجوية ، بالقرب من الناصرية ، وقاعدة اتشى 1في منطقة الرطبة وقاعدة باستور في الشمال واخرى قرب بغداد [1]. وغيرها ، وهو اوضح تعبير عن اتجاهات السياسية الامريكية بشأن الوجود العسكري في العراق .

تضاف الى ذلك مشاكل الحدود والانهار التي وردت انفاً

هذا تقريباً ما يهمنا التركيز عليه في هذه الدراسة ، وهناك جوانب اخرى جديرة بالملاحظة ذات طبيعة سلبية في بناء الدولة العراقية وفقا لاختصاص الباحث

يبقى ان نتسائل من منظور مكمل هل هناك خيارات ذات طبيعة ايجابية في بناء الدولة العراقية جديرة بالذكر ؟

الجواب

في البداية هناك اتجاهات اساسية يجب ان تؤخذ بعين الاعتبار في عمليات اعادة بناء الدولة العراقية وهي :

- اعادة النظر في مفهوم الحكم الان ، أي ينظم على اساس حكومة مركزية وادارات في المحافظات ، وكل امور السياسة العليا والدنيا في يد الحكومة المركزية التي تصدر تعليمات للادارات المحلية لتنفيذ ما تمليه الاولى على الثانية والهدف هنا ايجاد نظام قادر على الاداره بالهيئات الحكومية لا تعلو سلطة قرار فوق سلطتها ويتساوى الناس من الناحية القانونية

(1) التقرير الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 ، الازمة العراقية ، القاهرة ، موسسة الاهرام ، 2004 ، ص98.

- ان اعمال العنف الشديدة في العراق خلقت حالة عدم استقرار واضحة ، ولكنها في الوقت ذاته لم تفت في عضد الوحدة الوطنية بين الطوائف والاعراق ، أي لم تستطع جر العراق الى حرب طائفية او عرقية ، وهذا مؤشر طيب حتى الان ، لذا يجب ان تنتهي في اطار مفهوم بناء الدولة العراقية ، ويبقى الولاء للوطن هو الاساس .
- ان غالبية سكان العراق لا تزال تعاني الفقر والمرض والبطالة المتفشية ودرجات مختلفة من عدم العدالة الاجتماعية ، وهي بحد ذاتها عوامل ومسببات ستؤول (ان لم تعالج بسرعة كافية) الى تفريغ الجرائم المتنوعة ، كما يمكنها ان تدفع بالضرورة الى الانتماء الى الجماعات الارهابية .
- ان الصدع الكائن بين القيادات الكردية والحكومة العراقية الاتحادية لا بد ان يزداد عمقا واتساعا خلال السنين القادمة مع ازدياد مطالب الاكراد بحكم ذاتي تام ، او حتى مطالبتهم باستقلال كامل في نهاية الامر ، من هنا وبناءاً على معطيات الوضع القائم ، تبدو فرص تهديد وحدة العراق كبيرة ، لذا على الدولة العراقية ابقائهم داخل الدولة بأي ثمن ، وعدم السماح بظهور أي قيادة كردية تطالب بحق تقرير المصير ، او باي عملية تهدف الى بناء دولة كردية في العراق .
- ان الولايات المتحدة حلت وسرحت الجيش العراقي القديم مع ابطاء عملية بناء جيش جديد وتقيده وجعله عاجزاً عن النهوض بمسؤليات الامن والدفاع عن الاراضي العراقية لكن لا بد من انشاء قوات مسلحة عراقية متكاملة غير مسيسة مبنية على مبدأ الاحتراف العسكري والولاء للوطن
- فيما يخص النفط العراقي ، للولايات المتحدة نوايا سلبية فيه رغم محاولتها اقناع الشعب العراقي بغير ذلك ، ومع ذلك يجب ان يكون هناك تحرك عراقي يضع العراقيين بقوة اكبر في مكان القيادة فيما يتعلق باتخاذ القرار حول صناعة النفط بما فيها مستويات الانتاج والتصدير والتصرف في ريع الصادرات ، وخصخصة قطاع النفط العراقي
- من الصعب اجراء فصل للعلاقات الدولية الاقليمية (الدولة المجاوره) نظراً الى حيوية هذه العلاقات ، ومن منظور تطبيقي . اشرنا الى خلافات الحدود والمياه بين العراق ودول مجاورة عربية ومسلمه لذا لا بد من آليه وطنية عراقية تعيد رسم الحدود والسياسات العادلة لتوزيع الثروة المائية ، على اساس علاقات سلام ومصالح متبادلة .
- من الصعب تصور حكومة عراقية مستقلة تملك فعليا سياسة داخلية وخارجية واضحة ومؤثرة ومستقلة في وجود قوات الاحتلال الامريكي والبريطاني للعراق وان اصبح وجودها تحت مسمى القوات المتعددة الجنسيات او على اسس اتفاقيات ظاغطة على العراق في المرحلة المقبلة ، هذه هي المشكلة ، ولكن اين الحل ؟ .

ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك ، ولكن نذكر قول الله تعالى في محكم كتابه العزيز (يا ايها النبي حرض المؤمنين على القتال)[1] . بشتى الطرق والوسائل وبكل ما من شانه ان يحرر العراق منهم . ولله من وراء القصد

(1) سورة الانفال : الاية 65.

خاتمة البحث

يمكن ان نتبين من اعادة بناء الدولة في العراق ظواهر المشتق من تعابير سياسية وخلافها في واقع العراق وامنه الوطني وهذا تقييم يتفق حوله الان الكثير من العراقيين ، استناداً الى الحقائق السائدة والمرصودة ،ومنها : ان الولايات المتحدة لا تزال قوة احتلال لاجل غير محدد ، رغم خطط التحول الامريكي في العراق ، وما تقوله لعدم وجود مصداقية لديها كما هو معروف وله دلائله ، ولن تكون الحكومة العراقية قادرة على تشكيل قوة ذات كفاءة لبسط سيطرتها الكاملة على البلاد ، وقد تفقد سيطرتها على مناطق منها ببقاء الاكراد في معاقلهم شمال العراق ، وصيغ تقاسم ثروات العراق وموارده الطبيعية ، ومما يزيد من ذلك يستمد من اختلاف الاحزاب وخلافاتها والذي من شأنه ان يؤدي الى عدم الاستقرار وتدهور الامن في البلاد .

وهناك مسألة ذات اهمية بالغة ، وهي تغير عائدات النفط وتصورات عدة لبناء عراق جديد ، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، وهذه تشمل على نفقات وتحديات متباينة ودور المصالح الاجنبية وفق مخططات مسبقة ، فمن الصعب التصور انها ستكون كافية لتمويل ذلك ، مما يضاعف سوء الاوضاع لسكان العراق .

ويبقى المحيط الاقليمي للعراق جزء من المشكلة في اعادة بناء الدولة لعديد من المسببات والظروف ودرجات مختلفة من التأثير تعتمد على تنوع طبيعة الظروف الاقليمية والمصالح الدولية وفقا لخصائصهم

ومع ذلك يبقى الأمل في ان يتغير هذا الى عراق جديد وطني في سماته الاصلية يتمتع شعبه بحقوق وحريات الانسان الاساسية

والله ولي التوفيق

المصادر

1- القران الكريم ، سورة الانفال ، 65
2- ابن حوقل ، (أبي القاسم بن حوقل النصسبي) بيروت ، مكتبة الحياة / سنة ـــ .
3- احمد ، حسن بكر ، العلاقات العربية بين الحاضر والمستقبل ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2000 .
4- باقر، طه ، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة ، الجزء الاول ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، .1986
5- البغدادي ،الشيخ الامام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي ت 626هـ ، معجم البلدان ، المجلد الثالث، س- ف ج6، بيروت، داراحياء الترات العربي ، 1996.
6- التعداد ، العام للسكان في العراق عام 1977.
7- التقرير ،الاستراتيجي العربي 2003 – 2004 ، الازمة العراقية ، القاهرة ، موسسة الاهرام ، 2004 .
8- ثابت ، عمرو ، الولايات المتحدة الامريكية وسياستها تجاه العراق : الوسائل والاهداف ، في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، ابو ظبي ، مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2006 .
9- جعفر ، ضياء ، جعفر ونعمان سعد الدين النعيمي ، أسلحة الدمار الشامل : الاتهامات والحقائق ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً و اقلبمباً و دولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004 .
10 – جمهورية ، العراق مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية السنوية 1994 ، بغداد ، .1995
11- الجمهورية ،العراقية ، وزارة الخارجية ، الحدود العراقية الايرانية ، بغداد ، دار الحرية للطباعة ، 1980.
12- الجميل ، سيار ، الموقع الجغرافي للعراق وأهميتة الاستراتيجية ، في كتاب العراق دراسات في السياسة والاقتصاد ، ابو ظبي ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2006.
13- جواد ، سعد ناجي ، الوضع العراقي عشية الحرب ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
14- حسيب ، خير الدين ، المشاهد المستقبلية المحتملة في العراق ، في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربياً واقليمياً ودولياً ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004.
15- حسين ، عبد الرزاق ، الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبلتيكية ، بغداد، مطبعة اسعد ،.1976
16- الخلف ، جاسم محمد ، جغرافية العراق ، القاهره ، دار المعرفه ، 1965.
17- الديب ، محمد محمود ابراهيم ، ، الجغرافيا السياسية منظور معاصر ،القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ،.2005

18- السرحاني ،خالد ، ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد أزمة الخليج الثانية ، القاهرة، مجلة السياسة الدولية العدد 111 كانون الثاني 1993.
19- سكر ، جنان جميل ، تحديد المجالات البحرية للدول الساحلية في الخليج العربي ، جامعة بغداد ، .1980
20- سليمان ، عصام ، الفدرالية والمجتمعات التعددية ولبنان ، بيروت ، دار العلم للملايين ، 1991 .
21- سوسه ، احمد ، حضارة وادي الرافدين بين الساميين والسومريين ، بغداد ،دار الرشيد للنشر ، 1980.
22- شريف ، ابراهيم ، الشخصية الجغرافية لايران ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، سنة ـــ .
23- عبد الجبار ، هشام وخلدون صبحي البصام ، التقرير التوضيحي لخارطة العراق الجيولوجية الاقتصادية ، بغداد ، مطبعة المديرية العامة للمسح الجيولوجي والتحري المعدني، .1985
24. العزي ، خالد يحيى ، مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ، بغداد ، دار الرشيد للنشر ، 1980.
25- قربان ، ملحم ، المنهجية والسياسة ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1986.
26. لطفي ، منال ، عامان على اندلاع حرب الخليج ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية العدد 111 كانون الثاني 1993 .
27- هليز ، كريستين موسى ، العراق : الجناح الشرقي للعالم العربي ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، 1984.
OpEC Annual Statistical Bulletin ,1992 , The secretariat Organiztion of The petroleum Exporting Gountries, Vienna, 1993.